الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٤٣
المعقودة يوم الإثنين
١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة والاربعين

UN LIBRARY
JAN 9 1992
UN/SA COLLECTION

الرئيس : السيد بيرك (ايرلندا)

المحتويات

البند ٧٨ من جدول الاعمال : مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

البند ٧٩ من جدول الاعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة الاجيال البشرية الحاضرة والمقبلة

البند ٨٣ من جدول الاعمال : العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.2/46/SR.43
30 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-57437 ٤٣٠١٤ (٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

البند ٧٨ من جدول الاعمال : مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (A/46/48 ، (المجلدان الاول والثاني) ، A/46/86-S/22226 ، A/46/264 ، 293 ، 308 ، 315 ، 336 ، 344 ، 423 ، 501/Rev.1 ، 520 و 598 ؛ A/C.2/46/4)

البند ٧٩ من جدول الاعمال : حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة (A/46/264 ، 273 ، A/46/283-E/1991/114 ، A/46/336 ، 344 ، 345 ، 501/Rev.1 ، 520 ، 598 و 602)

١ - السيد سترونغ (الامين العام ، مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) : أشار إلى تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر في دورتها الثالثة (A/46/48 المجلد الثاني) ، فقال إنه تم اعتماد ٣٢ مقررا في الدورة . وهذه المقررات سوف توجه الامانة العامة لدى إعداد الوثائق السابقة على الدورة الرابعة والختامية للجنة التحضيرية ، المقرر عقدها في نيويورك في الفترة من ٣ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . وقال إن كثيرا من المقررات شكلت أيضا خطوات واسعة في إرساء أسس للاتفاق على بعض القضايا ، كما أدت الى تعريف بعض العناصر الاساسية الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٤٤ . ولدى إنشاء الهيكل والتنظيم لجدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ، فإن اللجنة التحضيرية قدمت مساهمات إلى الامانة العامة بشأن إدماج القضايا المتصلة بالتنمية مثل المستوطنات البشرية ، والفقر والتنمية المتواصلة ، والضغوط الديموغرافية والصحة والتعليم والمحاسبة البيئية المتكاملة . كما أن مقرراتها التي شكلت طرحا لبُعد سياسي له أهميته في العملية التحضيرية ، أكدت على دور المرأة والشباب والسكان الاصليين والمجتمعات المحلية في جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين وعلى أهمية اتخاذ إجراءات على الصعد الدولية والإقليمية والوطنية .

٢ - وأشار إلى الدورة الثالثة التي عقدتها اللجنة التحضيرية قائلا إنها ركزت على القضايا المشتركة بين القطاعات في مجالات التمويل ونقل التكنولوجيا والمؤسسات ، وشدد على أن الاتفاق في الآراء حول هذه القضايا سيكون أمرا جوهريا لنجاح المؤتمر . وأضاف قائلا إنه تم التوصل إلى ما يكاد يكون اتفاقا كاملا على الحاجة إلى المزيد من الموارد المالية من مصادر خارجية بما يكفل دعم جهود البلدان النامية في تحقيق تنمية متواصلة والوقاية من المخاطر العالمية . إلا أن مشكلة

(السيد سترونغ)

الحصول على هذه الموارد أمر لا يزال يتعين دراسته . وأعرب عن أمل أمانة المؤتمر التي طلب إليها تقدير تكاليف تنفيذ كل مجال برنامجي في جدول أعمال الاستعداد للقرن ٢١ في طرح بعض المؤشرات الواسعة في هذا المضمار .

٣ - وتطرق إلى ما أحرز من تقدم ملموس في مسألة نقل التكنولوجيا ففي هذا المجال لا يزال الدعم متزايدا لتعزيز بناء القدرات الوطنية في البلدان النامية من خلال تدعيم الموارد البشرية والمؤسسات . وبوسع المؤسسات المتعددة الاطراف والثنائية ومؤسسات القطاع الخاص أن تقوم بدور ملموس في هذه العملية .

٤ - ومضى يقول إنه فيما لم يتح الوقت الكافي للجنة التحضيرية للتركيز على مسائل مؤسسية بعينها ، إلا أنها اتخذت بعض المواقف العامة التي يمكن من ثم تطويرها خلال الدورة التحضيرية الختامية . بيد أن التدابير المؤسسية المندرجة ضمن أعمال المتابعة للمؤتمر لا ينبغي أن تقتصر على النطاق الدولي ، ولكن ينبغي أن تمتد لتشمل المجالات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية . وينبغي لها أن تدفع الامم المتحدة قدما في سعيها نحو نوعية جديدة من التعددية قائمة على الشراكة ، كما ينبغي أن تتواءم مع عملية إعادة تشكيل وتنشيط الامم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي . ثم أشار إلى القرارات التي اتخذت في المؤتمر قائلا إن بإمكانها أن تعزز دور الامم المتحدة بوصفها محور النظام الديمقراطي العالمي . وقال إن المؤتمر يمكن أن يستكشف المنطلقات الاساسية للتعاون فيما بين الحكومات والمجتمعات والشعوب . وأضاف قائلا إن بعض المنطلقات قد يتعين إعادة تعريفها في ضوء التغيرات المثيرة المستجدة أخيرا على مفاهيم الحكم والعلاقات الدولية وبما أن قمة الارض لا بد وأن تقيم شراكة بين الشعوب بين المؤسسات ، أوضح أنه يولي أهمية كبيرة لمشاركة المنظمات غير الحكومية في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية وفي المؤتمر ذاته . وأشار إلى أن استجابة المنظمات غير الحكومية والسكان الاصليين والنساء والشباب إلى دعوة المشاركة كانت حتى الآن في غاية التشجيع . كما أن الانشطة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية دعما للمؤتمر كانت متعددة فعلى سبيل المثال سيتم استضافة مؤتمر من جانب حكومة فرنسا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ إضافة الى منتدى عالمي تخطط له لجنة التيسير الدولية مع المنتدى البرازيلي للمنظمات غير الحكومية لكي يتم في نفس وقت انعقاد المؤتمر ذاته . وسيتم إبلاغ نتائج هذين الاجتماعين إلى المؤتمر في إطار الانشطة المتصلة بالقطاعات التي تتم في مرفق "ريو سنترو" للاجتماعات .

(السيد سترونغ)

٥ - وتناول أعمال أمانة المؤتمر قائلا إنها تلقت تسهيلات واسعة بفضل التعاون الاستثنائي الذي تم في إطار منظومة الامم المتحدة وبفضل الاستعدادات الإقليمية والوطنية . ففي المؤتمر التحضيري الإقليمي الثاني في افريقيا ، الذي انعقد مؤخرا في أبيدجان ، تم اعتماد إعلان أبيدجان بشأن البيئة والتنمية واعتماد "موقف افريقي مشترك بشأن البيئة والتنمية" . وقد أكد المؤتمر الإقليمي الافريقي الحاجة إلى المزيد من الالتزامات القوية تجاه افريقيا في مجالات جوهرية مثل التصحر والأمن الغذائي والمياه . وأردف قوله إن المؤتمرات الإقليمية أو ذات المواضيع المحددة التي ستعقد مستقبلا سوف تثري ولا شك جدول أعمال الاستعداد للقرن ٢١ بما في ذلك الندوة المتعلقة بالتنمية المتواصلة - من المفهوم إلى العمل ، المقرر عقدها في لاهاي ، هولندا ، بالاضافة إلى مؤتمر عن "جدول مهام للعلم في سبيل البيئة والتنمية وصولا إلى القرن الحادي والعشرين" مقرر عقده في فيينا ، واجتماع مشترك لوزراء المعونة والتنمية مقرر أن يعقد في باريس تحت اشراف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ومؤتمر دولي معني بالمياه والتنمية مقرر عقده في دبلن ، واجتماع مقترح لوزراء البلدان النامية في كوالالمبور في نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، والدورة الاستثنائية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة المقرر عقدها في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، والمشاورات التي تدور بين فريق صغير رفيع المستوى من قادة الشؤون المالية والسياسات حول تمويل الاحتياجات العالمية في مجالي البيئة والتنمية مقرر عقدها في طوكيو في نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

٦ - وأوضح أن التقارير المتعلقة بالتجارب الوطنية سوف تنعكس أيضا في جدول أعمال الاستعداد للقرن ٢١ . ومن المتوقع أن تؤدي المفاوضات الحكومية الدولية إلى اتفاقيات حول حماية المناخ والتنوع البيولوجي لتوقيعها في المؤتمر . واستطرد قائلا إنه فيما أحرز تقدم ملموس في المفاوضات ، إلّا أن الأمر بانتظار المزيد من العمل فيما تبقى من وقت قصير نسبيا . وأشار إلى أن الفريق العامل الأول حقق تقدما في وضع المبادئ المتصلة بإدارة وحفظ وتنمية جميع أنواع الغابات . كما أن اللجنة التحضيرية اعتمدت أيضا قرارا بشأن جدول الاعمال المؤقت وتنظيم الاعمال والنظام الداخلي المؤقت للمؤتمر مما يؤمل أن توافق عليه الجمعية العامة .

(السيد سترونغ)

٧ - وأردف قوله إن الاستعدادات ماضية كالمرسوم في البرازيل في إطار من التعاون الوثيق بين السلطات البرازيلية والممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في البرازيل وهو أيضا ممثل المؤتمر . أما في الامانة العامة للامم المتحدة في نيويورك ومكتب الامم المتحدة في جنيف ، فقد تم إنشاء لجنة لإدارة المؤتمر .

٨ - وفي معرض الإشارة إلى مقرر اللجنة التحضيرية ٣/٣ بشأن المشاركة الكافية والكاملة للبلدان النامية ، لاحظ أن الموارد المتاحة في صندوق التبرعات لا تصل إلاّ لمبلغ ٠٠٠ ١١ دولار . وبما أن الامر سيحتاج إلى ما يزيد على مليون دولار لتمويل مشاركة البلدان النامية في الدورة الرابعة للجنة التحضيرية ، فهو يناشد جميع الحكومات التبرع بسخاء للصندوق .

٩ - ونبه الى أنه لم يتبق وقت طويل للموالفة بين المقترحات الكثيرة بالنسبة لميثاق أو إعلان للارض . ومن ثم فمن المشجع أن تكون الدورة الختامية للجنة التحضيرية عبارة عن دورة تفاوضية مما يفتح مناقشات حول القضايا المشتركة بين القطاعات مثل الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وينبغي أيضا التوصل الى اتفاق بشأن الامور المؤسسية وجدول أعمال الاستعداد للقرن ٢١ بحيث يتسنى تقديم مجموعة من التوصيات إلى المؤتمر . وبما أن القضايا المتبقية المطلوب التصرف بشأنها معقدة للغاية . فقد يكون مستصوبا أن يشارك الوزراء قرب نهاية الدورة الختامية للجنة التحضيرية . وقد صدرت الدعوات الرسمية للمؤتمر إلى الحكومات وإلى رؤساء الدول أو الحكومات وجميعهم فيما عدا حالة واحدة أشاروا إلى أنهم سيحضرون . كما تتخذ ترتيبات خاصة لمشاركة رؤساء الدول أو الحكومات خلال اليومين الختاميين للمؤتمر ثم أعرب عن أمله في أن يعلن بعضهم في ذلك الوقت مبادرات من جانب واحد دعما للقرارات التي يتخذها المؤتمر .

١٠ - السيد كوتاجار (الامين التنفيذي ، لجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ) : قال إن الملاحظات التي سبق إلى إبدائها الامين العام للمؤتمر ، ولاسيما ما يتعلق منها بالتمويل ونقل التكنولوجيا ملاحظات مشجعة . وإن الرؤية السياسية للمؤتمر وإمكانية المشاركة على مستوى القمة فيه كل هذا سيؤدي ولاشك إلى تشجيع الحكومات على الموافقة على اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ لتوقيعها في ريودي جانيرو . ومضى يقول إن تقرير الامين العام عن حماية المناخ

(السيد كوتاجار)

العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة (A/46/602) يلخص متابعة قرار الجمعية العامة ٢١٢/٤٥ . ومنذ صدور التقرير تم تقديم وثيقتين جديدتين استعدادا للدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية . وهاتان الوثيقتان المقدمتان من أعضاء مكتب الفريق العامل الاول والرئيسين المناوبين للفريق العامل الثاني ، تحتويان على عناصر لمشروع اتفاقية تستند إلى تقارير ومناقشات سابقة جرت في الدورة الثالثة للجنة التفاوض الحكومية الدولية . والوثيقة الاولى تحتوي على عناصر لديباجة اتفاقية في هذا الشأن ، وعلى مبادئ توجيهية لتنفيذ اتفاقية اضافة إلى بيان بالاهداف والالتزامات المتعلقة بالاطراف فرادى ، بشأن التعاون القصير الاجل أو الطويل الاجل ، فيما يتصل بمصادر ومصارف غازات الدفيئة وعمليات نقل الموارد المالية والتكنولوجيا والاستجابات إزاء الظروف الخاصة للبلدان النامية . أما الوثيقة الثانية فتعالج أساسا آليات تنفيذ الالتزامات المضطلع بها والاحكام القانونية المختلفة . وأشار إلى الفقرة ٨ من تقرير الامين العام قائلا إن المشاكل الاقتصادية تتزايد أهميتها بالنسبة للبلدان المشاركة في مفاوضات تغير المناخ ، وأن إمكانيات النمو الطويل الاجل لهذه البلدان في عالم ترتفع درجة حرارته ووصولها إلى التكنولوجيا اللازمة لهذا الغرض ، والاستهلاك في المستقبل لمواردها من الفحم والبترول ، فضلا عن أثر ظاهرة التساخن على زراعتها ومصايدها ومصادراتها ، وسبل تحقيقها كفاءة في استخدام الطاقة ، كل هذه تعد من الشواغل الاقتصادية . وأضاف يقول إن التحول في التركيز في مناقشات تغير المناخ - من مجال العلم إلى مجال الاقتصاد لا بد وأن ينعكس على نحو كاف في تشكيل وكفاءة الوفود .

١١ - وأشار إلى أن البلدان النامية لم تستطع حتى الآن إلا أن ترسل وفودا تقتصر على شخص واحد إلى دورات لجنة التفاوض الحكومية الدولية . وهذا يرجع إلى أن الامانة كانت قادرة على تقديم دعم مالي لمندوب واحد من كل من البلدان النامية المائة بما في ذلك جميع أقل البلدان نموا ومعظم البلدان الصغيرة الجزرية النامية ، وذلك بفضل التبرعات السخية لصندوق التبرعات . إلا أن الامر سيحتاج إلى ٠٠٠ ٥٠٠ دولار ، ثم إلى نصف هذا المبلغ في الاسابيع القليلة الاولى من عام ١٩٩٢ ، بما يتيح تحمل كلفة المشاركة في الدورة الخامسة من لجنة التفاوض الحكومية الدولية (الفقرة ١٢) .

١٢ - ثم أشار إلى أن الدورة الراهنة للجمعية العامة سيتعين عليها أن تتخذ مقررين إداريين يتصلان بلجنة التفاوض الحكومية الدولية ، أولهما يختص بجدول الاجتماعات لعام ١٩٩٢ (الفقرة ٥) ، وما إذا كان ينبغي إدراج دورة خامسة في نيويورك

(السيد كوتاجار)

تعقد في شباط/فبراير ١٩٩٣ ، على أن تعقبها دورة مستأنفة موجزة في نيسان/ابريل . أما الثاني فيتعلق بترتيبات الميزانية لامانة لجنة التفاوض الحكومية الدولية (الفقرة ١٩) . ومضى يقول إن المراقب المالي للامم المتحدة أذن باتخاذ ترتيبات خاصة بما يكفل رصد اعتمادات للامانة في عام ١٩٩١ ، مع مراعاة شرط ألا تطلب اعتمادات اضافية من الميزانية العادية للامم المتحدة في عام ١٩٩١ . وأعرب عن الامل في أن توافق الجمعية العامة على ترتيبات جديدة لرصد اعتماد يكفل التمويل الكافي من الميزانية العادية في عام ١٩٩٣ .

١٣ - السيد ريبرت (رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ) : قال إن الامين التنفيذي للجنة التفاوض الحكومية الدولية فرغ لتوه من طرح بعض الحقائق التي قد تأخذها في اعتبارها اللجنة الثانية عندما تضع مشروع قرارها عن أعمال لجنة التفاوض الحكومية الدولية . وأوضح أن مهمة انجاز الاتفاقية الإطارية المقترحة قبل انعقاد المؤتمر ستكون صعبة ومعقدة ولكنها لا تتجاوز حدود الممكن ، شريطة أن تواصل أمانتا المؤتمر ولجنة التفاوض الحكومية الدولية تعاونهما الوثيق والمثمر ، مع وضع جدول زمني ملائم والالتزام الصارم به . وطالب بأن يتاح في الوقت المناسب النص الذي يشمل العناصر المختلفة التي توصل إليها الفريقان العاملان اللذان أنشأتهما لجنة التفاوض الحكومية الدولية لمعالجة الالتزامات والآليات كيما يعرض على الدورة الرابعة للجنة ، المقرر عقدها في الفترة من ٩ الى ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ . وبالإضافة الى الدورة الخامسة المزمع عقدها في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، فإن ثمة تفكيرا في عقد دورة مستأنفة مقرر لها نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

١٤ - وقال إن لجنة التفاوض الحكومية الدولية أفادت كثيرا في مداولاتها من أعمال فرقة العمل الحكومية الدولية المعنية بالمناخ المنبثقة عن برنامج الامم المتحدة للبيئة والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، التي تعكف على إعداد نسخة مستكملة من تقريرها التقييمي الاول (١٩٩٠) .

١٥ - ومضى قائلا إن كثيرا من الصعوبات بقيت في نفس الوقت بانتظار الحل ، وأن من اللازم التأكد من آراء الدول الاعضاء بحيث يمكن للمفاوضات أن تمضي على أساس متوازن . وعلى وجه الخصوص ، ينبغي ضمان المشاركة الكافية من جانب البلدان النامية . ثم انتقل الى المناشدة لتوفير المزيد من الموارد المالية لجعل هذه المشاركة ممكنة .

(السيد ريبرت)

١٦ - وأشار الى اعتبار إيجابي يتمثل في أن عددا كبيرا من البلدان التزم ، بناء على مبادرة ذاتية ، بسياسة لمجابهة الاثر السلبي للانبعاثات الغازية . وأردف قوله إنه لا يمكن لامرئ أن يجادل في أن البلدان الصناعية تتحمل المسؤولية الكبرى عن هذه الانبعاثات ، ولكن من المهم اقرار ما ينبغي عليها أن تقوم به في الاجل القصير ، مع العمل في الوقت ذاته على كفالة المرونة الكافية في الاجل الطويل لمعالجة مشكلة ذات أثر تراكمي . وأشار الى أن هذا ميدان التنبؤ فيه عرضة لعدم اليقين ، وفيما يزداد تعقيداته بفعل مشاكل لا تقتصر فقط على عملية الرصد الجوي لطبقة الاوزون ، ولكنها تشمل أيضا قضايا اجتماعية واقتصادية . ثم شدد على ضرورة تحديد القطاعات الرئيسية مع مراعاة أن جميع جوانب المشكلة لا يمكن التطرق اليها فورا ، بل قد يحتاج الامر الى بروتوكولات تستكمل بها الاتفاقية المقترحة في الاجل الطويل .

١٧ - السيد كوفور (غانا) : تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ فقال إن ما يدعو الى الاغتباط أنه في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ، تم الاتفاق على ادراج القضايا التالية المتصلة بالتنمية ضمن جميع وثائق برنامج جدول الاستعدادات للقرن ٢١ : (أ) الفقر والنمو الاقتصادي والبيئة ؛ (ب) التجارة الدولية والبيئة ؛ (ج) التكيف الهيكلي والبيئة ؛ (د) السلع الاساسية والبيئة ؛ (هـ) المديونية الخارجية وتدفقات الموارد والبيئة ثم (و) الشركات الصناعية الكبرى بما في ذلك الشركات عبر الوطنية والممارسات التجارية والبيئة .

١٨ - ومضى يقول إن وسائل تنفيذ البرامج يلزم أيضا تحديدها ، وبالذات الطرق والوسائل الكفيلة بتوفير موارد مالية جديدة وإضافية مما ينبغي تعيينه بوضوح ، إضافة الى طرح مقترحات عملية المنحى من أجل تيسير نقل وحيازة التكنولوجيا السليمة بيئيا ولا سيما الى البلدان النامية ، بالإضافة الى تعزيز القدرات الوطنية اللازمة للتنمية . وفضلا عن ذلك ، فإن المسؤوليات التي تختص بتحملها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يلزم أيضا ذكرها بوضوح .

١٩ - واستطرد قائلا إن البلدان الصناعية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن علاج المشكلات البيئية التي تواجه العالم اليوم ، باعتبار أنها هي المصدر الرئيسي للتلوث في الكوكب . وأشار الى قرار الجمعية العامة ٤٤/٢٢٨ الذي طرح هذه النقطة بوضوح تام .

(السيد كوفور ، غانا)

٢٠ - وتطرق الى مجموعة الـ ٧٧ قائلا إنها قدمت مقترحات محددة وتفصيلية تتعلق بالموارد الجديدة والإضافية ، وبنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية . ولكن من أسف فإن البلدان المتقدمة النمو لم تكن مستعدة للمشاركة في مناقشات موضوعية لهذه المقترحات ، وذلك موقف يتنافى مع استعداد البلدان النامية لمناقشة قضايا من قبيل الغابات والتنوع البيولوجي وحماية الغلاف الجوي وموارد المحيطات والمياه العذبة مما أتاح للجنة التحضيرية أن تحرز تقدما طيبا في هذه المجالات . وفي واقع الامر ، فقد جاءت البلدان المتقدمة النمو مستعدة لمناقشة القضايا التي تسعى فيها للحصول على تنازلات بيئية من الجنوب ، ولكنها لم تكن مستعدة للنظر في القضايا التي ينبغي لها أن تقدم تنازلات بشأنها . وفي الدورات القادمة ، فإن مجموعة الـ ٧٧ سوف تكفل أن يتم إحراز تقدم موازٍ في جميع القضايا بما يضمن التوصل الى نتيجة متوازنة .

٢١ - وبالرغم من أن المفاوضات لابد أن يُحتفظ بها للدورة الرابعة للجنة التحضيرية ، فإن من المهم أن يُذكر من جديد المبدأ الاساسي الذي يقول بأن الحماية البيئية لا يمكن كفالتها على حساب أهداف التنمية في البلدان النامية . إن للجنوب حقا في "مساحة بيئية" كافية بالنسبة لاحتياجاته الإنمائية في الحاضر والمستقبل . كذلك فإن مفهوم التنمية الموصولة لا يعني ببساطة أن تلبّى احتياجات الحاضر بغير مساس باحتياجات المستقبل : إنه ينطوي أيضا على القول بأن احتياجات الشمال ينبغي تلبيتها بالطريقة التي لا تؤدي الى النيل من اشباع احتياجات الجنوب في الحال والاستقبال . إن جميع الموارد المتوافرة ضمن نطاق أراضي البلدان النامية هي الميراث الوطني لتلك البلدان ولا يمكن التنازل عنها بأي طريقة كانت قانونية أو غيرها لصالح : "القواسم العالمية المشتركة" .

٢٢ - ثم أوضح أنه في المفاوضات المتعلقة بحماية الغلاف الجوي ، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقطع على نفسها التزامات ثابتة بأن تعمل على تخفيض وتثبيت ما يصدر عنها من مستويات مفرطة في الوقت الراهن من انبعاثات غازات الدفيئة . ومن غير المقبول تلك الترتيبات غير المقيدة التي أتاحت للبلدان المتقدمة النمو أن تفعل ما تشاء فيما يتعلق بمستوى الانبعاثات الصادرة عنها . ولسوف يكون من الخطأ وفساد الرأي أن يتم مثلا نقل ساكني الغابات الفقراء من موئلهم لصالح حفظ الغابات بحيث يتسنى الحفاظ على أنماط الاستهلاك التي لم تعد تحتمل في البلدان المتقدمة النمو . ومن ثم فمن المهم ألا تسعى البلدان المتقدمة النمو على أن تنقل عبء الحماية البيئية الى كاهل الجنوب . إن البلدان النامية على استعداد للتعاون

(السيد كوفور ، غانا)

لحماية بيئة الكوكب ولكن على أساس منصف فقط . ومضى متسائلا لماذا تتواصل المفاوضات حول اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي بينما لا يتم التفاوض على اتفاقية مناظرة عن التكنولوجيا الإحيائية ؟

٣٣ - وأكد أنه ينبغي للمؤسسات التي تُنشأ بعد المؤتمر أن تقوم على أساس المبادئ الديمقراطية التي يتاح للجميع فيها فرصة متكافئة للمشاركة في عملية اتخاذ القرار .

٣٤ - ثم خلص الى القول بأن المشاركة الكاملة من جانب البلدان النامية أمر لازم لنجاح اللجنة التحضيرية ، ومن ثم فهو يردد المناشدة لتوفير المزيد من الأموال بما يتيح لها هذه المشاركة الكاملة .

٣٥ - السيد فان شايك (هولندا) : تكلم باسم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فقال إن المؤتمر يمثل فرصة جوهرية لتركيز الجهود على مستوى العالم كله لوقف التدهور البيئي ، ولعكس مساره ، وتمهيد الطريق نحو تكامل جديد وتام بين البيئة والتنمية .

٣٦ - وأوضح أنه عبر السنة الأخيرة ، بذل الاتحاد ودوله الأعضاء ، في العملية التحضيرية المفضية الى انعقاد المؤتمر ، جهودا واسعة للتوثيق بين احتياجات البيئة ومقتضيات التنمية . وعلى نحو ما ورد خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية ، فإن النهج الأساسي الذي اتبعوه تألّف من عناصر ثلاثة . أولا إن البلدان الصناعية إذ تسلم بمسؤوليتها العالمية ينبغي لها أن تزيد بدرجة كبيرة من التزامها بالحد من العبء الذي فرضته على النظام الإيكولوجي للكوكب بالنسبة لنصيبها المشروع فيه . ثانيا ، لابد أن تقوم شراكة متكافئة مع البلدان النامية تستند الى الثقة المتبادلة والإنصاف في المفاوضات واتخاذ القرارات في ميدان البيئة والتنمية . ثالثا ، لابد من زيادة كبيرة في الدعم الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية والاقتصادات المتحولة في جهودها لتحقق تنمية موصولة ، مع الاعتراف بما للبلدان ذات الصلة من سيادة وما تتحمله من مسؤوليات .

٣٧ - واستطرد قائلا إن كلا من الفقر والثراء قد أفضيا الى تدهور بيئي حتى الآن بل وإلى استنفاد الموارد الطبيعية . فالأغنياء الذين يتواجدون في معظمهم وليس كلهم

(السيد فان شايك ، هولندا)

في البلدان الصناعية استعملوا نصيبا غير متكافئ من الموارد المتجددة وغير المتجددة من موارد العالم فقاموا بتصريف نفاياتهم في البيئة بكميات تتجاوز بكثير قدرة النظام الإيكولوجي على استيعابها . وفي الوقت نفسه ، فإن الفقراء ، الذين يتواجدون في معظمهم وليس جميعهم في البلدان النامية اضطروا الى الإفراط في استغلال قاعدة الموارد التي يملكون . ومن ثم فكفاءة استخدام الارصدة الطبيعية والمالية الشحيحة تشكل محور المفاوضات الدائرة ضمن إطار المؤتمر .

٢٨ - وانتقل للحديث عن الدول أعضاء الاتحاد الاوروبي فقال إنها تتوقع أن تؤيد الجمعية العامة في دورتها الحالية تقرير اللجنة التحضيرية ، وأن تناشد جميع الاطراف بقوة الالتزام كاملا بالتوصل الى توافق بين الآراء على مستوى الدورة الرابعة للجنة التحضيرية في عام ١٩٩٢ . ولما كان الأمر يقتصر على دورة متبقية لتخطي الخلافات الاساسية الكثيرة ، فإن الامر يتطلب قوة دفع سياسية قوية . ومن ثم ، فمن المستصوب أن تشارك الوفود عند مستوى اتخاذ القرار . وأكد أن الدورة الرابعة ينبغي أن تشكل فرصة لدورة مفاوضات فعالة تركز على المقترحات والنصوص العملية . وأعرب عن تقدير الدول أعضاء الاتحاد الاوروبي للمساهمة التي قدمتها المنظمات غير الحكومية في مداولات اللجنة التحضيرية ، فضلا عن المشاركة الفعالة من جانب السكان الاصليين في أعمالها ، موضحا أنهم يتحملون مسؤولية هامة عن صيانة البيئة ، ومن ثم ينبغي إيلاء الاعتبار الكامل لمعرفتهم وممارساتهم في إدارة الموارد وحفظها .

٢٩ - ثم أعرب عن ترحيب الدول أعضاء الاتحاد الاوروبي بحقيقة أن اللجنة التحضيرية قد عينت الآن المستوطنات البشرية كبرنامج مميز في إطار جدول أعمال الاستعداد للقرن ٢١ ، وحثت على تخصيص الوقت الكافي للمفاوضات الموضوعية بشأن هذه المسألة .

٣٠ - ومضى يقول إن الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء يتوقعون من المؤتمر أن يتوصل الى النتائج المحددة التالية : أولا ، اعتماد ميثاق للارض يحتوي على المبادئ الاساسية والحقوق والالتزامات العامة في ميدان البيئة والتنمية ؛ ثانيا ، اعتماد جدول أعمال الاستعداد للقرن ٢١ على شكل برنامج عمل عالمي يتوخى غايات و أهدافا وفق جداول زمنية محددة ؛ ثالثا ، توقيع اتفاقيات بشأن التنوع البيولوجي وتغير المناخ ، إضافة الى توافق عالمي بين الآراء بشأن الغابات ، مما ينبغي أن يشكل الاساس لاتفاقية تبرم مستقبلا ، ورابعا ، التوصل الى توصيات محددة جيدا لتعزيز ، ومن ثم تطوير الترتيبات المؤسسية في ميدان البيئة والتنمية وكذلك فيما يتعلق بتمويل التعاون التكنولوجي .

(السيد فان شايك ، هولندا)

٣١ - وأعلن أن الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء يجتازون عملية تطوير لموقف مشترك بشأن القضايا المطروحة للنظر ، سواء فيما بينهم أو بالتشاور مع آخرين ، بغية المشاركة الكاملة في المؤتمر وفي المحصلة التي يُسفر عنها . وقال إن المبادرات الكبرى في هذه العملية سوف يتعين أن تنشأ من الاجتماع الوزاري لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في أوائل كانون الاول/ديسمبر ، وكذلك من اجتماعات مجلس الاتحاد الاوروبي في الاشهر القادمة . وأشار بالذات الى أن المرفق الناشئ للبيئة العالمية ينبغي أن يؤدي الدور الرائد في مساعدة البلدان النامية على تدبير سياساتها البيئية العالمية . وفضلا عن ذلك ، فإن الاتحاد سيشارك بفعالية في مختلف اجتماعات الخبراء والاجتماعات القطاعية بما فيها المؤتمر الدولي المعني بالمياه والبيئة المقرر عقده في دبلن في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٢ .

٣٢ - وأكد أن جدول أعمال الاستعداد للقرن ٢١ ينبغي أن يشمل توصيات محددة ترمي لمزيد من تعزيز مشاركة المرأة في البيئة والتنمية . وقال إن السياسات كثيرا ما أهملت الدور الاساسي الذي تؤديه المرأة في الإدارة البيئية الاولية من خلال الادوار التي تضطلع بها المرأة بالنسبة لاسرتها كراعية ومنتجة وكاسبة .

٣٣ - ومضى يقول إن البلدان لها مسؤولية مشتركة ولكنها متباينة في التصدي للتغير في المناخ ، وأن الاتفاق حول تثبيت انبعاثات ثاني أكسيد الكربون عند مستويات ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠ من جانب البلدان الصناعية جزء جوهري من الاستعدادات بالاتفاقية الإطارية المتصلة بتغير المناخ وأن الاتحاد الاوروبي يؤكد من جديد التزامه بهذا الهدف . وفي الوقت نفسه ينبغي للبلدان النامية أن تعتمد استراتيجيات من شأنها أن تبقي انبعاثات غازات الدفيئة في المستقبل عند أقل حد ممكن بما يتفق وأهدافها الإنمائية . كما ينبغي لبلدان المتقدمة النمو أن تعزز التعاون مع البلدان النامية من خلال تقديم الموارد المالية والنقل الملائم للتكنولوجيات السليمة بيئيا . وأوضح أن الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ سوف تشمل مسائل معقدة بغير حلول مبسطة ، وأن الاتحاد الاوروبي ملتزم بمناقشة مفتوحة وبنّاءة في هذا الصدد .

٣٤ - وأكد أن البلدان النامية تحتاج الى مؤازرة خاصة لكي تتصدي لقضية حفظ التنوع البيولوجي ، وأن بالإمكان إحراز تقدم ملموس في التفاوض على اتفاقية بشأن التنوع البيولوجي إذا ما عمل جميع الشركاء جنبا الى جنب ، آخذين بعين الاعتبار

(السيد فان شايك ، هولندا)

قدرات ومشاكل بعضهم البعض . وشدد على أنه ينبغي بذل كل جهد لضمان إدماج التدابير الرامية الى حفظ التنوع البيولوجي ضمن الاستراتيجيات الإنمائية في الحاضر والمستقبل . وأشار الى أن اتفاق الغات قرر مؤخرا عقد فريق عامل معني بالتجارة والتنمية ، ومن المواضيع المطروحة على جدول الأعمال التمهيدي لهذا الفريق العامل ، العلاقة بين المبادئ التجارية في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ومبادئ وأحكام الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة . وأكد أيضا أن أفضل حماية بيئية ممكنة ينبغي أن ترتبط بنظام تجاري دينامي ومفتوح ومتعدد الأطراف .

٣٥ - وخلص الى القول بأن قمة الأرض سوف تكون اختبارا لإرادة الحكومات ، النامية والمتقدمة النمو على السواء ، في التصدي للمشاكل العاجلة المتصلة بالبيئة والتنمية ، فضلا عن قدرة الأمم المتحدة على التصدي الفعال للقضايا الحيوية موضع الاهتمام العالمي .

٣٦ - الآنسة سعد (مصر) : قالت إنه بسبب الأهمية السياسية للمؤتمر ، فلا عجب إذا ما جاءت المفاوضات والمناقشات للجنة الثانية في الدورة الحالية للجمعية العامة مقيدة الى حد ما ، باعتبار أن الوفود تنتظر الدورة الختامية للجنة التحضيرية . ونتيجة للتغير السياسي العالمي عبر السنتين الأخيرتين أو نحوهما ، فإن المجابهة بين الشرق والغرب أدت الى انفراج ، كما أن المصالح والمحاور تغيرت ، بينما زادت الى حد كبير مخاوف التهميش التي تراود العالم الثالث .

٣٧ - وأوضحت أن وفدها يقول بأن المؤتمر ، وليس الأمم المتحدة ذاتها ، يشكل المحفل للتغير بحكم النطاق الواسع لولايته وبحكم توقيته الزمني عند بداية حقبة جديدة في العلاقات الدولية . إنه ليس في واقع الأمر قمة معنية بالبيئة والتنمية بقدر ما أنه مؤتمر معني بالنظام العالمي ، إذ يغطي جميع المجالات التي عالجتها في السابق هيئات ميثاق الأمم المتحدة مثل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقالت إن المؤتمر يشكل فرصة لإعادة تشكيل وترتيب الأولويات ، إضافة الى تحديد دور جديد لهيئات الميثاق ذاتها ، وإذا كانت الأمم المتحدة قد تأسست منذ ٤٥ عاما على يد البلدان التي خرجت من الحرب العالمية الثانية في مواقع القيادة العالمية . فقد أصبحت المعادلة اليوم غير متوازنة حيث الشمال الصناعي في جانب والجنوب المحروم نسبيا في الجانب الآخر . وأوضحت أن أهمية المؤتمر تكمن في حقيقة أنه محفل حكومي دولي ، ومن ثم فهو يكتسب نفس قيمة الأمم المتحدة نفسها . وما يكاد يكون كل مشكلة أو كل عملية مطروحة الآن في النقاش ، سواء كانت فنية أو هيكلية إنما تنتظر المحصلة التي سيسفر عنها المؤتمر .

(الآنسة سعد ، مصر)

٣٨ - وأشارت الى أنه يبدو أن الاعمال التحضيرية الفنية للمؤتمر يتم القيام بها في إطار اللجنة التحضيرية ، سواء كان ذلك في سياق لجنة التفاوض الحكومية الدولية أو المفاوضات المتعلقة بالتنوع البيولوجي أو اجتماعات أفرقة الخبراء التي ترعاها أجهزة الأمم المتحدة إضافة الى الاجتماعات الفائقة الاهمية التي ترعاها المنظمات غير الحكومية . ولما كانت العملية التحضيرية قد أفرغت من مهامها ، فإن ذلك سيؤدي الى أن يشهد المؤتمر ذروة مداولات سياسية بشأن توافق جديد بين الآراء حول العلاقات الدولية وسبل جديدة يمكن فتحها للتعاون الاقتصادي من منطلق الافتراض بالقدرة التصحيحية لآلية السوق الحرة في معالجة القضايا المتصلة بالتدهور البيئي .

٣٩ - وخلصت الى القول بانه إذا ما شهد المؤتمر قصورا في التأكيد على مسؤولية الإنسان إزاء أخيه الإنسان ، وعلى الاحتياجات الراهنة والعاجلة ، وإذا ما حلت المجابهة بين الشرق والغرب محل المجابهة بين الشمال والجنوب ، فحينئذ سيكون للعالم الثالث كل مبرر يدعوه للقلق . ومع ذلك فإن أسوأ سيناريو سيحدث إذا ما توقفت عملية التغيير - إذا ما آل المؤتمر الى الركود والتعويق .

٤٠ - السيد استرادا أوبيلا (الارجنتين) : قال إن المهمة المشتركة لحماية البيئة لا يمكن الوفاء بها إلا من خلال التعاون الوثيق الذي يتيح للبلدان النامية الوصول الى الموارد الكافية لتعزيز جهودها . وأضاف قائلا إن حكومته استندت في آمالها للمستقبل الى قدرات شعبها ومواردها الطبيعية الفنية التي سوف تُحفظ لاستخدام ورفاهية أجيال المستقبل . وأوضح أنه بالإضافة الى الكوارث الطبيعية التي حدثت مثل انفجارات البراكين ، فإن حكومته تشعر بالقلق إزاء المشاكل التي صنعها الإنسان مثل التلف الذي ألحقه بطبقة الأوزون ومثل ظاهرة التساخن العالمية . وقد أظهرت حكومته التزامها بحماية البيئة من خلال قيامها بالتصديق على اتفاقية فيينا الاخيرة بشأن حماية طبقة الأوزون ، واتفاقية بازل بشأن مكافحة نقل وتصريف النفايات الخطرة عبر الحدود .

٤١ - وأكد على ضرورة التكامل بين الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية ، إذ أن التنمية التي تتم بغير الاهتمام الواجب بصون الموارد الطبيعية تنمية غير قابلة للاستمرار حتما . وفي حين أنه بغير التنمية الاقتصادية يستحيل أيضا تحقيق هدف الصون . ونبه الى أن الاستهلاك السفيه والفقر المدقع يمثلان بدورهما خطرا على النظام الإيكولوجي . ثم أوضح أنه جرت مناقشات كثيرة للآثار السلبية الناجمة عن

(السيد استرادا أوبيلا ، الارجنتين)

إزالة الغابات للحصول على الاراضي الزراعية ، ولكن ينبغي أيضا ايضاح أن الإعانات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو تشجع على الزراعة الكثيفة ، كما أن الاستخدام الواسع النطاق للكيميائيات الزراعية والطرق الميكانيكية يقتصر فقط على التسبب في تدهور التربة وتلويث المياه بل أدى أيضا الى تشوهات السوق . فإذا لم يكبح هذا الاتجاه فلسوف يؤدي الى تدهور واسع النطاق في إنتاج الاغذية . ولا يمكن بغير تنمية اقتصادية متوازنة وحماية بيئية توفير الامن الذي ترجوه البشرية .

٤٢ - ومضى يقول إن المؤتمر قد أثار توقعات كبيرة بين أعضاء المجتمع الدولي ، كما أن وثيقته الختامية ستشمل إعلانا بالمبادئ العالمية الاساسية عن البيئة والتنمية وبرنامجا طموحا يعرف باسم "جدول أعمال الاستعداد للقرن الحادي والعشرين" ، معربا عن الامل في أن تفتح للتوقيع اتفاقيتان مهمتان : الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتكنولوجيا الإحيائية ، وإن كان المطلوب هو مزيد من التقدم بشأن الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ . كما أن الاتفاق بشأن تثبيت انبعاثات غازات الدفيئة ينبغي أن يقوم على أساس التزامات محددة . كذلك فالمطلوب فهم واضح لوظيفة المحيطات ، لأن الاتجاه الراهن هو المبالغة في حماية الغابات المطرية . وينبغي للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والتكنولوجيا الإحيائية أن تخلق الظروف الملائمة للوصول الى أنواع الحيوان والنبات الموجودة بصورة رئيسية في البلدان النامية ، مع التقاسم في تكاليف ومنافع الوصول الى التكنولوجيا الإحيائية ، فضلا عن سبل مساعدة البلدان النامية في تحمل تكاليف صون الموائل الطبيعية .

٤٣ - وأوضح أن هذه المسائل جميعا تتصل بتوافر الموارد وبإمكانية الوصول الى التكنولوجيا وبغير ذلك فإن أهداف جدول أعمال الاستعداد للقرن ٢١ لا يمكن تحقيقها ، ولا يمكن التحكم في انبعاثات غازات الدفيئة أو صون التنوع البيولوجي . وأكد على أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء أن تتوصل الى الصيغ المالية والسياسية والمؤسسية الكفيلة بتمكين البلدان النامية من الحصول على موارد جديدة وإضافية تتيح لها معالجة المشاكل البيئية التي تتسم بطبيعة عالمية . على أن نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية ينبغي ألا يكون عملية تقصد الى الربح باعتبارها تفيد في نهاية المطاف جميع البلدان .

٤٤ - وأشار الى أن وفدي الارجنتين والبرازيل قدما الى اللجنة التحضيرية ورقة موقف (A/CONF.151/PC/93) عن الموارد المالية اللازمة لجدول أعمال الاستعداد

(السيد استرادا أوبيلا ، الارجنتين)

للقرن ٢١ ذكرا فيها بالتحديد أن هذه الموارد لا ينبغي أن تستخدم فقط لمواجهة المشاكل العالمية ، ولكن ينبغي توافرها أيضا للاحتياجات الإيكولوجية المحلية والإقليمية . وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، فإن المبدأ القائل بأن آليات السوق ينبغي استخدامها لتشجيع صون البيئة ولعدم التشجيع على التدهور البيئي ، تشير الى أن آليات السوق ينبغي أيضا استخدامها للحث على نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا والمعاقبة على نقل التكنولوجيات الخطرة بيئيا . ومن شأن الموارد المالية ونقل التكنولوجيا اللازمة للحماية البيئية أن تتطلب التفاوض على صيغ فعالة تكفل تجنب المجابهات العقيمة في مسألة تدعو ، بطبيعتها ، الى التضامن .

٤٥ - السيدة رودريغيز (أوروغواي) : قالت إنه برغم أن المجتمع الدولي تعلم الكثير حول أسباب التدهور البيئي والوقاية منه عبر السنوات العشرين الاخيرة ، إلا أن بعض المخاطر البيئية ازدادت تفاقما ، فضلا عن قيام تحديات بيئية جديدة . وأوضحت أن وفدها أكد ، في الدورة الاولي للجنة التحضيرية ، على الحاجة الى معالجة المشاكل البيئية ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لجوانبها الاجتماعية والاقتصادية .

٤٦ - وأعربت عن ترحيبها بالروح الجديدة التي تتمثل في التعاون الدولي في المسائل البيئية ، وبخاصة قيام التعاون عبر الحدود الذي تطبق فيه البلدان سياسات بيئية مشتركة في المناطق الحدودية . لكن الامر يقتضي أيضا تعاونا اقتصاديا معززا باعتبار أن البيئة والتنمية مترابطتان بصورة وثيقة . وأشارت الى أن كثيرا من البلدان النامية فقدت الكثير عبر العقد الماضي بسبب عوامل شتى منها مثلا الدين الخارجي ، واستخدام تكنولوجيات غير ملائمة ، وانخفاض شامل في أسعار السلع الاساسية وتدهور الشروط التجارية . وبما أن التنمية الموصولة والسليمة بيئيا تتطلب مناخا اقتصاديا دوليا مواتيا ، فإن جهود الحماية البيئية لابد وأن تتخذ شكل "حمائية إيكولوجية" من خلال إيجاد شروط جديدة للمعونة الاقتصادية وحواجز جديدة في التجارة الدولية .

٤٧ - ومضت تقول إنه في المؤتمر وفي المحافل اللاحقة له ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدي لأربع قضايا أساسية : (١) إقرار مبادئ لحماية البيئة على شكل اتفاقية ؛ (٢) الالتزامات والحقوق التي تعود على الدول فيما يتعلق بالبيئة في إطار اتفاقيات متعددة الاطراف ؛ (٣) معايير لإنشاء نظام قانوني لتسوية المنازعات البيئية ولفرض عقوبات على انتهاكات المبادئ البيئية ؛ و (٤) معايير لتحديد المسؤولية عن مثل هذه

(السيدة رودريغيز ، أوروغواي)

الانتهاكات بما في ذلك تلك التي تشمل تصدير المواد الخطرة من البلدان الصناعية الى البلدان النامية .

٤٨ - ونبهت الى ضرورة التعرض للصلة بين البيئة ونزع السلاح قائلة إن الاثر البيئي لإنتاج معدات عسكرية ، فضلا عن ممارسة أنشطة عسكرية مثل التجارب النووية ، أمور واضحة ، مبيّنة أن الحالة البيئية في منطقة الخليج الفارسي تقف شاهدا على النتائج الإيكولوجية الناجمة عن نزاع مسلح . وقالت إن الصلة بين البيئة ونزع السلاح قد تم التطرق إليها في تقرير الامين العام عن التخطيط لاحتمال استخدام الموارد المخصصة للانشطة العسكرية في الجهود المدنية لحماية البيئة . وأردفت تقول إن وفدها تبنى مشروع قرار في اللجنة الاولى (A/C.1/46/L.7/Rev.1) يطلب الى الامين العام تقديم هذا التقرير الى اللجنة التحضيرية ، والترتيب لاستنساخه بوصفه أحد منشورات الامم المتحدة . وبالإضافة الى ذلك ، فإن أوروغواي تتخذ الخطوات الكفيلة بانضمامها الى اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لاغراض عسكرية أو لاية أغراض عدائية أخرى ، التي كانت من الصكوك الاولى التي أدركت ونظّمت الصلة بين البيئة والانشطة العسكرية .

٤٩ - وخلصت الى القول بأن أوروغواي فرغت من التوقيع على اتفاق مع الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تعهدت فيه بالتعاون على حماية وتحسين البيئة . وعلى الصعيد الوطني ، أنشأت أوروغواي الإطار القانوني اللازم لوضع سياسة بيئية ، واعتمدت خطة عمل بيئية . كما أن موقفها من القضايا البيئية براغماتي ومبدئي في آن ، فضلا على أن حكومتها أكدت من جديد التزامها سواء إزاء المؤتمر أو التعاون الدولي في مجال الحماية البيئية .

البند ٨٣ من جدول الاعمال : العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية (تابع) (AC.2/46/L.39)

٥٠ - الرئيس : أعلن أن فنلندا انضمت الى مقدمي مشروع القرار A/C.2/46/L.39 .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠